

**العنف الأسري في مدينة عمان:
دراسة ميدانية على النساء المعنفات
من وجهة نظر تربوية ***

د. عصام محمد منصور **

* تاريخ التسليم: ٢٠١٣/٩/٤ م ، تاريخ القبول: ٢٠١٤/١/١١ م.
** جامعة العلوم التطبيقية الخاصة/ عمان/ الأردن.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مستويات العنف الأسري في مدينة عمان: دراسة ميدانية على النساء المعنفات من وجهة نظر تربية. تكونت عينة الدراسة من (٢٥٠) امرأة معنفة، ولتحقيق أهداف الدراسة طوّرت استبانة. أشارت النتائج إلى أن النساء الأردنيات يتعرضن للعنف المعنوي والاجتماعي والاقتصادي والجسدي والجنسي بدرجة عالية. أما فيما يتعلق بالعنف الصحي، فقد أظهرت النتائج أن ممارسته من قبل الأزواج باتجاه زوجاتهم هي بدرجة متوسطة. كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أنه لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أنواع العنف الموجه ضد المرأة تعزى لمتغير العمر. بينما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف المعنوي الممارس باتجاه الزوجة وبين مستوى التعليم عند الزوجة، مما يؤكد أن الزوجة غير المتعلمة تتعرض للعنف أكثر من الزوجة المتعلمة. وقد أوصى الباحث بضرورة وجود مؤسسات فاعلة لحماية الزوجة من الممارسات العنيفة المرتكبة ضدها.

Abstract:

This study aimed to identify the levels of domestic violence in Amman: a field study on battered women from Educational Perspective. The sample consisted of (250) Women. A questionnaire was applied. The results showed that women highly faced incorporeal, social, economic and sexual violence. Women faced violence in a medium level. The results also showed no statistical differences due to the women age, while it showed statistical difference due to spouse educational level. The researcher recommends protecting women against violence by specialized associations.

الخلفية النظرية:

يشهد المجتمع الأردني منذ مطلع الثمانينيات تغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية كثيرة وسريعة، كان أبرزها انتهاج الديمقراطية كنهج حياة، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض المشكلات الاجتماعية التي ما زالت تشوه المسيرة الديمقراطية لهذا المجتمع، وتسيء إلى صورته على المستويين المحلي والخارجي، كما أنها تعوق إنجازاته بشكل عام، وتقلل من شأن المرأة ومكانتها فيه بشكل خاص. ولعل أهم هذه المشكلات وأخطرها العنف الأسري الذي يتبدى بأشكال مختلفة، ومتباينة الشدة والخطورة، ليس على المرأة فحسب، بل على أفراد الأسرة جميعهم، وعلى المجتمع كله أيضاً. وقد تناول البحث الاجتماعي والتربوي بمختلف اهتماماته الأكاديمية والمعرفية هذه المشكلة بالتحليل والدراسة. ومع ذلك بقيت هذه المشكلة بعيدة نسبياً عن فهم حقيقي لها. فالدراسات الاجتماعية التي تناولتها، بالرغم من كثرتها وتنوعها، ما زالت تفتقر إلى إطار مفاهيمي (Conceptual Framework)، يساعد على فهمها وتحليلها تحليلاً يساهم في مكافحتها والتصدي لها.

إن البحث في مشكلة العنف بشكل عام، تأخر نسبياً في دراسة هذه المشكلة وتحليلها، ليس في المجتمع العربي فحسب، بل في المجتمع الغربي أيضاً. ويقف وراء ذلك أسباب عدة أهمها ذلك السكوت الذي أحاط بها لكونها مشكلة أسرية شديدة الحساسية والتعقيد والخصوصية، إضافة إلى أن السلوك العنيف مع الزوجة أو الأبناء كان ينال قبولاً اجتماعياً في إطار تأديب الرجل لأفراد أسرته. ومن جهة أخرى كان هناك إنكار لوجود مثل هذا السلوك العنيف داخل الأسرة التي يفترض أن تتسم علاقاتها بالمودة والتضامن والحب. ولكن ارتفاع معدلات القتل في المجتمع الغربي، والاحتجاج السياسي على حرب فيتنام في الستينيات والسبعينيات، وتصاعد الحركة النسوية، وعوامل اجتماعية كثيرة تتعلق بالوعي بحقوق الإنسان، عوامل دفعت الباحثين الاجتماعيين إلى دراسة مشكلة العنف دراسة مستفيضة (ساري، ٢٠٠٠، حلمي، ١٩٩٩).

وأما في المجتمع العربي، بشكل عام، والأردني بشكل خاص، فإن دراسة العنف الأسري فيه تأخرت عن مثيلاتها في المجتمع الغربي للأسباب السابقة جميعها، فضلاً عما تتصف به هذه المشكلة من خصوصية في هذا المجتمع. ومع ذلك هناك جهود كبيرة كانت قد تصدت لها منذ بداية الثمانينيات وما زالت مستمرة. وتأتي الدراسة التي ننوي القيام بها في هذا السياق، ولكن من منظور مختلف عن المنظورات السابقة التي تعاملت مع

هذه المشكلة؛ إذ ستقوم بتحليل لأسباب العنف ودوافعه والعوامل التي تقف وراءه ، وذلك كما عبرت عنه النساء المعنفات ممن قمن بمراجعة اتحاد المرأة الأردني لتلقي المساعدة في ما تعرضن له من عنف أسري على أيدي أزواجهن.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من تعدد الدراسات المحلية التي تناولت العنف ضد المرأة، غير أن أسباب هذه المشكلة ودوافعها وتحديد مستوياتها والمظاهر التي تتبدى عليها ما زالت بعيدة عن التحليل الدقيق؛ فكثير من الدراسات التي بحثتها لم تحاول معرفة هذه الأسباب كما تراها النساء المعنفات. وعليه ، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولتها التعرف إلى أشكال العنف ،الموجه ضد النساء المعنفات في مدينة عمان ممن وقع عليهن العنف، وقمن بمراجعة اتحاد المرأة الأردني في الأشهر الأولى من عام (٢٠١٢) لطلب الاستشارة حول كيفية التعامل مع ما يعانين منه من عنف ذكوري. وفضلا عن ذلك ستحاول هذه الدراسة تحديد الأسباب والدوافع الكامنة وراء التسبب بمشكلة العنف الأسري الذي تعاني منه المرأة أكثر من غيرها داخل الأسرة وتحديد مستويات هذا العنف . ولعل في هذا مسوغات كافية للقيام بهذه الدراسة الميدانية على عينة من النساء المعنفات في مدينة عمان.

أسئلة الدراسة:

١. ما أشكال العنف المرتكبة ضد النساء في مدينة عمان، ممن طلبن المساعدة من اتحاد المرأة الأردني ؟
٢. ما أسباب العنف الممارس ضد المرأة ودوافعه من منظور النساء المعنفات في مدينة عمان؟
٣. ما مستويات العنف الممارس ضد المرأة الأردنية؟
٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التعرض للعنف ، وأسبابه ودوافعه تعزى لمتغيرات الدراسة: العمر الحالي للمعنف، والعمر عند الزواج ، والحالة الاجتماعية ، ومستوى التعليم، وطبيعة العمل.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف إلى أشكال العنف الممارس ضد الزوجات في مدينة عمان من منظور النساء المعنفات.

٢. تحديد أكثر أشكال العنف وأقلها انتشاراً في مدينة عمان.
٣. تحديد أسباب العنف ودوافعه من منظور النساء المعنفات.
٤. تحديد مستويات العنف الممارس إزاء النساء المعنفات .

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

المتغيرات المستقلة:

العمر الحالي للمعنف، والسن عند الزواج، والحالة الاجتماعية، ومستوى التعليم، وطبيعة العمل.

المتغيرات التابعة:

أشكال العنف الممارس ضد المرأة الأردنية.

مصطلحات الدراسة:

العنف الأسري: يعرف العنف في مفهومه الواسع بأنه كل فعل مباشر أو غير مباشر يمثل اعتداء على الشخص، أو تدميره سواء في سلامة بدنه أم نفسيته أو ممتلكاته.

النساء المعنفات: هن النساء المتزوجات ممن قمن بالإفصاح للعاملات في اتحاد المرأة الأردني في مدينة عمان عما تعرضن له من اعتداء جسدي أو لفظي أو صحي أو جنسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو معنوي.

محددات الدراسة:

اقتصرت الدراسة على النساء المعنفات في مدينة عمان ممن قمن بمراجعة اتحاد المرأة الأردني في الفترة الواقعة بين شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٢، ولغاية شهري أيار وحزيران من العام نفسه.

الإطار النظري:

يعد تعريف العنف إشكالية شائكة في العلوم التربوية. فهناك تعريفات عديدة لهذا المفهوم، يعكس كل منها وجهة نظر المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها. ومع ذلك يمكن القول إنه يكاد يكون من المتعذر فهم طبيعة العنف دون ربطه ببعض المفاهيم المتصلة به كمفهومى بناء القوة (power structure) والشرعية (legitimacy) (ساري، ٢٠٠١)

فالعنف برأى الأكثرية الساحقة من الباحثين هو: "شكل من أشكال الاستخدام غير الشرعي للقوة. قد يصدر عن واحد أو أكثر من أعضاء الأسرة ضد آخر أو آخرين فيها بقصد قهرهم أو إخضاعهم وبصورة لا تتفق مع حريتهم وإرادتهم الشخصية، ولا تقرها القوانين المكتوبة أو غير المكتوبة" (M. Weber, 1964. Pagelow, 1984).

ولكن كيف يمكن تفسير العنف الممارس ضد المرأة في المجتمع بشكل عام ، والأردني بشكل خاص ؟ هناك أكثر من نظرية تربوية واجتماعية ونفسية تفسر ذلك ، وأهمها ، برأى الباحث النظريات الآتية:

١. نظرية الإحباط / العدوان: (Frustration – Aggression Theory)

تعتمد هذه النظرية على فكرة أساسية، مفادها أن العدوان هو دائماً نتيجة للإحباط، فعندما يعوق الفرد عن تحقيق أهدافه فإن ذلك يقود إلى استثارة الدافع العدواني لديه، تماماً كما يحدث بالنسبة للحالات الدافعية الأخرى مثل الجوع والعطش. ووفقاً لهذه النظرية فإن العنف لا يشكل حالة فطرية، وإنما يأتي كرد فعل للإحباط الذي يتعرض له الفرد من البيئة الخارجية التي يعيش فيها (عقل، ١٩٨٨).

وأما مصادر الإحباط فيمكن تحديدها ضمن ثلاث فئات هي: المعوقات والنقائص والصراعات. وتشمل المعوقات الظروف الطبيعية، والأفراد الآخرين، والمعايير الاجتماعية، ورقابة الأهل. أما النقائص فتتنطوي على عناصر كالجفاف ونقص المصادر الطبيعية ونقائص الشخص نفسه. في حين تنشأ الصراعات عندما تنشط دوافع عدة لدى الإنسان في وقت واحد(المرجع السابق).

وترى النظرية بأن ثمة علاقة طردية بين درجة العدوان ونوعه، وبين شدة العقاب المتوقع عن ردة فعل الهدف الذي يوجه العدوان ضده؛ إذ يؤدي توقع العقاب إلى إزاحة العدوان أو تحويله باتجاه أهداف بديلة ترتبط بمصدر الإحباط. وتتباين قوة الإثارة للعنف تبعاً للعلاقة الارتباطية بين المصدر الفعلي للإحباط والمصدر البديل، إذ تقل قوة الدفع للعنف بنقصان التماثل بين الهدف الأصلي وبين الهدف البديل وبالعكس.

وتعد إزاحة العدوان وسيلة قوية وفعالة لتحقيق التنفيس والتقليل من مستوى الإثارة للعنف، وهنا فقط تلتقي نظرية (الإحباط / العدوان) مع نظرية (التحليل النفسي)؛ إذ إن كلا المفهومين (الإزاحة، والتنفيس) يشيران إلى العملية التي يتحول خلالها العدوان إلى أهداف أقل مباشرة للوصول إلى حالة من التخفيف. وعندما نحاول تطبيق هذه الفرضيات، نجد أن الإحباطات كثيرة التي يواجهها أفراد المجتمع، والعقبات التي تفرضها الأنظمة

الاجتماعية المؤسسية تثير لدى الأفراد دافعا للعنف، غير أن الخوف من العقوبة، وعدم قدرة الفرد على الوصول إلى مصدر إحباطه، تؤدي به إلى إزاحة هذا العدوان إلى أهداف بديلة تتمثل بالامتلاكات العامة أو الأفراد الآخرين الذين يتفاعل معهم في مواقف اجتماعية معينة، فتصبح هذه الأهداف البديلة بمثابة (كبش فداء) يوجه إليها الأشخاص عدوانيتهم من دون توقع أي شكل من أشكال العقاب (فايد، ٢٠٠١).

٢. نظرية التعلم الاجتماعي (Social Learning Theory):

تعرف هذه النظرية أحيانا في أدبيات علم النفس بنظرية " النمذجة " (Modeling Theory). ولعل عالم النفس " باندورا " (Bandura) من أهم المفكرين الذين تنسب إليهم هذه النظرية؛ إذ تهتم بكيفية اكتساب الفرد لأشكال سلوكه المختلفة. وفي هذا الصدد يرى " باندورا" إن الفرد يتعلم سلوكه نتيجة تعرضه وتأثره بنماذج السلوك التي يلاحظها ويشاهدها في بيئته المحيطة به ومجتمعة الذي ينشأ فيه، أو يشاهدها في وسائل الإعلام، مما يدفعه لتبني بعض هذه النماذج السلوكية (الطواني، ٢٠١١).

وتؤكد النظرية أيضا ان الفرد يتعلم سلوكيات جديدة عن طريق التعزيز أو العقاب الصريحين. فحين يرى الفرد نتائج إيجابية مرغوبة للسلوك الذي يشاهده تزداد احتمالية تقليد ذلك السلوك ومحاكاته وتبنيه لذلك السلوك (Cunningham, A. etal.1998). وإذا ما حاولنا تطبيق مسلمات هذه النظرية على العنف، فإننا نرى أن العنف سلوك مكتسب، يتعلمه الفرد من بيئته الاجتماعية التي ينشأ فيها. فإذا نشأ في أسرة، أو مجتمع يسوده العنف، فإنه، كما ترى هذه النظرية، سيستدخل (Internalizing) ليصبح جزءاً من شخصيته، يظهره في سلوكياته المستقبلية.

٣. النظرية الوظيفية (Function- Theory):

وهذه النظرية يقدمها علماء الاجتماع الوظيفيون، وبخاصة " بارسونز " (Parsons). إذ يرى أصحاب هذه النظرية بان العنف في المجتمع ليس سوى استجابة لضغوط بناءية في المجتمع وإحباطات ذاتية نتجت عن الحرمان. فالإحباط الناجم عن الحرمان بأشكاله المختلفة، وبخاصة المادي منها، قاس ومؤذ لأنه يؤدي إلى الإيذاء الجسدي للزوجة من جانب الزوج الذي يفتقد الموارد المادية التي تحقق التوقعات المعيارية ومسؤولياته تجاه أفراد أسرته. فإذا كان الزوج غير قادر على مواجهة توقعات دوره كعميل للأسرة بسبب انخفاض مستوى تعليمه، أو مكانته المهنية أو دخله فإن الضغوط والإحباطات تدفعه إلى استخدام العنف داخل البيت (حلمي ١٩٩٩).

وأما الحل الذي يقترحه أصحاب هذا الاتجاه لمشكلة العنف فيمكن في زيادة التكامل الاجتماعي عن طريق ربط الفرد بالجماعات الأولية في المجتمع التي من شأنها إشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية وتغيير وضعهم المهني والاقتصادي وغرس القيم الدينية وقيم الانتماء لديهم (Fulcher, J., and Scott, J 2005).

٤. نظرية التفكك الاجتماعي:

يؤدي التفكك الاجتماعي دوراً كبيراً في نمو ظاهرة السلوك المنحرف باعتبار الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية والنظم، وكل وحدة من هذه الوحدات تشبع له بعض الحاجات، ولكل منها مجموعة من المعايير التي تنظم السلوك، فإذا كانت تلك المعايير واحدة بالنسبة لكل الوحدات الممثلة للثقافة في المجتمع، حينئذ لا توجد مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما تختلف هذه الوحدات في المعايير التي تنظم السلوك وحيث إن الفرد في تفاعله داخل المجتمع ينتقل من جماعة الأسرة إلى جماعة الرفاق ومن المدرسة إلى زملاء العمل ومن خلال تفاعل الفرد مع هذه الجماعات فإنه يكتسب منها بعض معايير السلوك التي تواجه علاقاته بالآخرين. (ابو توتة، ١٩٩٩).

وترى هذه النظرية أن اختلاف المعايير التي تنظم السلوك بين الوحدات الاجتماعية المختلفة، التي ينتقل الفرد في تفاعله داخل المجتمع بينها الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، وزملاء العمل، فإنه سيحدث للفرد صراعات داخلية تؤدي به إلى العنف، ومع اتساع دائرة معارفه، فإن ذلك سيؤدي به إلى حال من الاضطراب في المخزون المعرفي للمعايير، وفي حال وجود معايير مختلفة بين الجماعات تؤدي إلى صراعات داخلية تؤدي إلى أنماط مختلفة من العنف.

وهذه النظرية محقة عندما قررت أهمية الترابط الاجتماعي وانسجام المعايير الاجتماعية الضابطة للسلوك بين وحدات المجتمع المختلفة، فلا شك في أن اختلاف المعايير المنظمة للسلوك بين الأسرة والمدرسة مثلاً يؤدي إلى صراعات داخلية واضطرابات نفسية تقود إلى السلوكيات العنيفة.

وهكذا يتضح من النظريات السابقة بأن العنف ضد المرأة مشكلة معقدة ترتبط بالعديد من العوامل والمتغيرات الفردية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والبيئية، الأمر الذي يجعل من نظرية واحدة منفردة تدعي تفسيرها أمراً غير دقيق. وهذا هو مسوغ اعتمادنا على أكثر من نظرية في هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

يجب التنويه من البداية أن عملية حصر الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت مشكلة العنف ضد المرأة عملية شاقة وعسيرة. فالدراسات في هذا الصدد يصعب حصرها، وبخاصة الأجنبية. لذا ستقوم الدراسة باستعراض لأهم الدراسات ذات الصلة.

الدراسات العربية:

قامت حمدان (١٩٩٦) بدراسة حول: "إيذاء الإناث في الأسرة الفلسطينية، أسبابها ومصادرها، وردود فعل الإناث تجاهها في مدينة طولكرم" مستخدمة منهج المسح الاجتماعي، ومقابلات معمقة مع ٤٢١ أسرة توزعت على النحو الآتي: ١٢٢ أسرة من المدن، ٤٢ أسرة من المخيمات، ٢٥٧ أسرة من القرى، توصلت الدراسة إلى أن الإناث في مدينة طولكرم يتعرضون للإيذاء بأنواعه كافة؛ حيث شكل الإيذاء الاجتماعي أعلى نسبة بين أنواع الإيذاء الأخرى الذي تتعرض له الإناث، حيث بلغت نسبته ٩٠,٣٪، ثم الإيذاء النفسي الذي بلغت نسبته ٨٨,٤٪ ثم الإيذاء التعليمي ونسبته ٥٩,٩٪، ثم الإيذاء الجنسي ونسبته ٥٩,٤٪، ثم الإيذاء الاقتصادي وبلغت نسبته ٥٥,١٪، ثم التهديد ونسبته ٣٧,٣٪. وأما أقل أشكال الإيذاء الممارس على الفتيات، فقد كان الإيذاء الجسدي، فقد بلغت نسبة اللواتي تعرضن له ٣٥,٩٪، وقد تعددت مصادر الإيذاء الذي تتعرض له الإناث في هذا المجتمع بحسب نوع الإيذاء وشكله، وقد شكل الزوج أعلى نسبة بوصفه مصدراً للإيذاء بأنواعه كافة باستثناء الإيذاء التعليمي.

وقد قامت العواودة (١٩٩٨) بدراسة أخرى عن العنف ضد المرأة بعنوان: "العنف ضد المرأة في الأردن"، وذلك على عينة مؤلفة من ٣٠٠ امرأة من محافظة العاصمة/ عمان بقطاعاتها الاجتماعية الأربعة: البدوية والريفية والحضرية إضافة إلى المخيمات، وذلك بواقع ٧٥ امرأة من كل قطاع من هذه القطاعات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العنف ضد المرأة في الأردن منتشر في القطاعات الاجتماعية كافة، وأن العنف الجسدي هو أحد أكثر أشكال العنف ضد المرأة وضوحاً في الأردن، كما بينت أن الصفع هو أحد أشكال العنف الجسدي ومنتشر بشكل كبير ونسبة تصل إلى ٦٢,٣٪ بين نساء عينة الدراسة، كما بلغت نسبة انتشار العنف الاجتماعي ٥٦٪ بين أفراد العينة نفسها. ويعدّ حرمان المرأة من الخروج إلى العمل أكثر أشكال العنف الاجتماعي شيوعاً ونسبته ٥٦,٨٪.

وفي دراسة أخرى عن العنف ضد المرأة عام (١٩٩٨) قام بها مجموعة من الباحثين هم، ناصر والبلبيسي وعطيات (١٩٩٨) بعنوان: "العنف ضد المرأة في المجتمع

الأردني: الخصائص الديموغرافية ، الضحايا والجناة" هدفت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتعلق بالعنف أهمها، التعرف إلى حجم مشكلة العنف ضد النساء في الأردن، وإلى الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لبيئة النساء الأكثر تعرضاً للعنف، وللجناة مرتكبي العنف، إضافة إلى التعرف إلى أشكال العنف، الذي تتعرض له النساء في المجتمع الأردني، والتعرف إلى الإجراءات الرسمية لأجهزة العدالة الجنائية في التعامل مع قضايا العنف ضد النساء في المجتمع الأردني. وأما فيما يتعلق بمنهاج الدراسة فقد استخدم ثلاثة أساليب هي، المسح الاجتماعي للجناة ، والمسح الاجتماعي للضحايا، واستطلاع رأي العاملين في مجال العدالة الجنائية. وأما عينة الدراسة، فقد تألفت من ٥٩٠ امرأة معنفة، و١٠٨ من الجناة مرتكبي العنف نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، إضافة إلى ٤٠ عاملاً في أجهزة العدالة الاجتماعية. وقد توصلت الدراسة إلى ما يأتي، تشير معظم المؤشرات إلى أن هناك مشكلة قائمة في المجتمع الأردني تتمثل بممارسة أعمال عنف ضد المرأة. وبالرغم من أن هذه المشكلة لم تصل إلى مستوى الظاهرة الاجتماعية، فإن الأرقام الإحصائية تشير إلى الحاجة لمزيد من الإجراءات الوقائية والعلاجية للحد من هذه المشكلة، والوقائية منها قبل تفاقمها. إضافة إلى ذلك، فإن هناك إشارات واضحة تؤكد الضغوط الاجتماعية التي تمارس على المرأة، وتمنعها من المطالبة بحقوقها الدستورية والقانونية بعدم الاعتداء عليها جسدياً وجنسياً والمحافظة على سلامة جسمها كحق لها. وترتبط هذه الضغوط بمنظومة القيم الاجتماعية في المجتمع الأردني، المتمثلة بضرورة المحافظة على كيان الأسرة، وعدم الخروج عن العادات والتقاليد.

وهناك دراسة أخرى عن العنف قام بها الخليلي ودرويش (٢٠٠٠) من منظور الطب النفسي حيث اختاراً ١١٩٤ أسرة من محافظة الزرقاء لإجراء دراستهما عليها مستخدمين استبانة أعداها خصيصاً لهذه الدراسة، وذلك بهدف التعرف إلى حجم ظاهرة العنف الأسري في هذه المحافظة ، وتحديد أشكالها ومسبباتها والمتغيرات المتحركة فيها، إضافة إلى معرفة ردود أفعال الأسر المتعرضة للعنف اتجاه مواقف العنف في تلك المحافظة . وقد توصلت الدراسة إلى أن الزوجات هن أكثر عرضة للعنف من بقية أعضاء الأسرة ثم يأتي بعد ذلك الأطفال . كما بينت الدراسة أيضاً أن الأزواج أكثر الفئات المسببة للعنف ، ثم الأبناء الذكور، ثم الأقارب . وأما بالنسبة لأشكال العنف، فقد احتل العنف الجسدي المرتبة الأولى من بين جميع أشكال العنف الأخرى المستخدمة ضد المرأة ، تلاه بعد ذلك العنف اللفظي، ثم النفسي . وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود ردود أفعال كثيرة لجأت إليها النساء المعنفات منها الاستسلام، البكاء، الصراخ، ثم اللجوء للأقارب، وترك المنزل ، واللجوء إلى القضاء ، واللجوء إلى الشرطة ، والهروب من المنزل . أما فيما يتعلق

بالاستراتيجيات المستخدمة في التعامل مع مواقف العنف فقد كانت كثيرة، منها التجنب والابتعاد، الحاجة إلى الدعم الاجتماعي، التعبير عن المشاعر، الانعزال، والعدوان المضاد (جسدي ولفظي)، قضم الأظافر وشد الشعر.

وأما معهد الملكة زين الشرف التنموي، فقد أجرى عام ٢٠٠٢، دراسة حول: "المفاهيم الخاصة بالعنف الأسري والأساءة للمرأة كما تراها شرائح من المجتمع الأردني" بهدف التوصل إلى فهم شامل لهذه المشكلة الاجتماعية من وجهة نظر شرائح مختلفة من المجتمع لعينة محددة، وللبحث بعمق في مفاهيم الناس وفحص إدراكاتهم نحو ظاهرة العنف والاساءة. استخدم منهجية البحث النوعي وجمع المعلومات من خلال المقابلات المفتوحة وشبه المقيدة وتوصلت الدراسة إلى أن العنف اللفظي أكثر أشكال العنف انتشاراً، بحيث شكل ما نسبته ٥٩٪. كما توصلت الدراسة إلى وجود أنواع أخرى من العنف الممارس ضد المرأة أهمها منع المرأة من الخروج من المنزل وحرمانها من إبداء الرأي، وأشارت الدراسة إلى استمرار ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع الأردني، وإلى أن النساء لا يملكن قرار التصرف في الدخل في كل من الحضر والريف، وأنهن يساهمن بكامل دخلهن للإنفاق على أسرهن.

وأما العواودة (٢٠٠٢) فأجرت دراسة أخرى عن العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، هدفت إلى التعرف مجدداً على حجم العنف ضد الزوجة في الأسرة الأردنية وأشكاله المختلفة، بالإضافة إلى التعرف إلى أهم المتغيرات الاجتماعية ذات العلاقة بوجود هذه المشكلة والدوافع الكامنة وراءها، وبينت الدراسة أن الزوجات في المجتمع الأردني يعانين من أشكال العنف الاجتماعي والجنسي والجسدي واللفظي والصحي والتهديد، وخلصت إلى أن العنف الاجتماعي هو من أكثر أشكال العنف انتشاراً؛ إذ بلغت الأهمية النسبية لوجوده ٥٦٪، وهذا يعني أن الزوجات يمارس عليهن قهر اجتماعي كبير مصدره قوانين الدستور الخاصة بالمرأة المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع. كما أظهرت الدراسة أن العنف الجسدي يعد آخر مراحل العنف الذي تمر به المرأة، إذ بلغت الأهمية النسبية لوجوده ٣٠٪، ومن أكثر أشكاله شيوعاً الصفع ونسبته ٦٢,٣٪، ودلت النتائج على أن ٤٣,٥٪ من الزوجات تعرضن لشكل واحد من أشكال العنف الجسدي على الأقل.

وقام الشخاترة وعصيبيات (٢٠٠٣) بالتعاون مع إدارة شؤون المرأة العسكرية بدراسة مسحية "لتحديد احتياجات الإناث للعمر ٩-٦٥ سنة في محافظة معان"، حيث شملت العينة على ٣٧٥ أسرة من هذه المحافظة، اللواتي تعرضن للعنف الجسدي بلغت ٨٪ من مجموع النساء في العمر من ١٥-٤٩ سنة، في حين بلغت نسبة اللواتي تعرضن للعنف

اللفظي ١٤٪، ويلاحظ أن المرأة الأصغر سناً هي الأكثر تعرضاً للعنف اللفظي، وأن النساء المتعلّقات أقل تعرضاً للعنف الجسدي، كما تتعرض المطلقات للعنف بشكل كبير مقارنة مع النساء الأخريات.

وأجرى المجلس الوطني لشؤون الأسرة (٢٠٠٥) دراسة حول العنف الأسري في الأردن: المعرفة والاتجاهات والواقع، بهدف معرفة الكيفية التي يفهم بها المجتمع الأردني العنف الأسري وتحديد اتجاهات المواطنين نحو الأنواع المختلفة من العنف وتحديد مدى انتشاره، وأكثر الفئات عرضة للعنف ومعوقات البوح والإفصاح عن العنف. اشتمل مجتمع الدراسة على المواطنين الأردنيين كافة من عمر (١٨) سنة فما فوق، استخدم أسلوب العينة العنقودية، واشتملت العينة على (١٥٠٠) أسرة بواقع شخص واحد من كل أسرة. وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم العنف مرتبط بأشكال العنف الجسدي، وأن المرأة الزوجة والأم أكثر الفئات عرضة للعنف الأسري بواقع ٤٠,٦٪، وأرجع أفراد عينة الدراسة العنف لأسباب مادية تعيشها الأسرة ٢٥,٩٪ والتوتر الأسري، وعن واقع العنف الأسري في الأردن، أشارت النتائج، أن الأفراد على علم ووعي بما يحدث من أشكال العنف، إلا أن خصوصية الموضوع تحول دون نشره، وتعد اتجاهات عينة الدراسة نحو العنف سلبية، وهذا يعتمد على المرحلة العمرية، وعلى المستوى التعليمي.

وهناك دراسة أخرى عن موضوع العنف قامت بها "مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا" عام (٢٠٠٥) حول التقدم الاقتصادي للمرأة في الأردن: تقويم النوع الاجتماعي، تهدف إلى تقويم وضع النساء مقارنة بوضع الرجال: وقد عملت الدراسة على تحليل الجوانب المختلفة لمشاركة المرأة في سوق العمل وتقويم الفرص للمرأة في القطاع الخاص لتحديد أسباب تدني مشاركة المرأة في سوق العمل، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تفاوت في تقديرات مشاركة المرأة في قوة العمل في الأردن بشكل كبير، حيث تقدر هذه المشاركة بين ١٢-١٨٪. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود معاملة غير منصفة بحق النساء الأردنيات، تقوم على أساس الجنس في قوة العمل؛ إذ إنها مرتبطة بالأجور والعزل المهني العمودي والأفقي والبطالة.

وفي دراسة أخرى أجراها الباحثان محمد محافظة وأمل العواودة (٢٠٠٥) بعنوان: الانتهاك القانوني لحقوق المرأة الأردنية العاملة بهدف التعرف إلى مظاهر الانتهاك القانوني لحقوق المرأة الأردنية العاملة في المؤسسات الأردنية الحكومية والخاصة في محافظات المملكة. وقد عرف الانتهاك القانوني لغايات الدراسة على أنه الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي أو البدني ابتغاء غايات شخصية فردية وجماعية، وبذلك يعد الانتهاك مخالفة لقوانين العمل والعمال الذي نص عليها قانون العمل الأردني رقم ٨ لسنة

١٩٩٦، وتكونت عينة الدراسة من ٤٥٠ امرأة عاملة في مختلف مؤسسات قطاع الخدمات الحكومي والخاص، تم اتخاذها باستخدام العينة القصدية. وتوصلت الدراسة إلى أن (٣٥,٤ %) من العاملات يعانين انتهاكاً واضحاً لحقوقهن القانونية. وبلغت نسبة اللواتي لم يشاركن في التأمين الصحي (٣٨,٩ %)، وعدم المشاركة في الضمان الاجتماعي (٣٤ %) والحرمان من ممارسة ساعة الرضاعة بنسبة (٣٠ %)، كما بلغت نسبة اللواتي يهددن بالخصم من الراتب (٣٤ %). وأشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة العاملة وتعرضها لانتهاك حقوقها القانونية، وممارسة التهديد من صاحب العمل؛ فكلما انخفض المستوى التعليمي للمرأة، كلما زاد تعرضها للعنف. كما أشارت النتائج إلى أن العاملات المتزوجات هن أكثر عرضة لانتهاك حقوقهن القانونية بسبب ظروف الحمل والولادة والرضاعة.

وفي دراسة أجراها أبو نجيلة (٢٠٠٦) بعنوان: مستوى ومظاهر العنف الزوجي الموجه ضد الزوجة وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية، كان هدفها بشكل عام إلى تقدير حجم انتشار العنف الزوجي ومداه ضد الزوجة بمظاهره المختلفة في قطاع غزة، وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والديموقراطية والسياسية. وشملت عينة الدراسة (١٢٦٥) زوجة تراوحت أعمارهن بين ١٣-٥٥ عاماً من جميع محافظات قطاع غزة، وأعدّ الباحث بإعداد مقياساً للعنف الزوجي الموجه للزوجة، يتكون من أربعة مقاييس فرعية وهي العنف النفسي، والعنف الجسدي، والعنف الجنسي، والعنف المالي والاقتصادي. وتوصلت للنتائج الآتية: ينتشر العنف بشكل عام بنسبة (٣٦,٨٧ %)، وعلى الأبعاد المختلفة للعينة الكلية، العنف النفسي (٤٤,٢٨ %) والعنف الجنسي (٣٠,٩٦ %)، والعنف الجسدي (٢٩,٦٦ %)، والعنف المالي والاقتصادي (٢٩,٠٥ %). وتوزعت نتائج الدراسة على العينة كالاتي: الزوجات الأكثر تعليماً واللواتي يعملن، واللواتي وافقن على زواجهن أقل تعرضاً للعنف الزوجي من قبل الزوج من اللواتي لم يوافقن على الزواج أو كن مترددات، وذوات المستوى التعليمي الأقل وغير العاملات. ولم تظهر نتائج الدراسة أية فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي باختلاف أعمارهن عند الزواج، أو باختلاف أعمارهن الحالية. ولم تظهر نتائج الدراسة أية فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي باختلاف أعمار أزواجهن، ولا توجد علاقة بين تعرض الزوجة للعنف الزوجي، وبين عدد الأبناء وصلة القرابة بالزوج، بالإضافة إلى فترة الزواج أو مدة الزواج. وكلما ارتفع المستوى الاقتصادي، كلما قل العنف الزوجي.

وأما دراسة الغانم (٢٠٠٨) بعنوان: ظاهرة العنف ضد الزوجات في قطر، فقد ركزت الدراسة على الأسر الفقيرة بوجود أسرة فقيرة في المجتمع القطري يقل دخلها عن

(١٠٠٠) ريالاً قطرياً شهرياً و(١٤٥) أسرة أخرى دخلها يقل عن (٥٠٠٠) ريال شهرياً . وقد توصلت الدراسة إلى أن (٣٤,٨ %) من المتزوجات لا يتوافر لديهن دخل خاص و (٣٤,٥ %) لا يعملن وهذه تعد نسبة كبيرة في مجتمع مثل المجتمع القطري وتؤكد حقيقة الفروق الاقتصادية بين الرجل والمرأة خاصة .

وقد أشارت الدراسة إلى وجود سلوكيات منحرفة لدى بعض الأزواج أدت إلى وجود العنف داخل الأسرة مثل تناول الخمر، إقامة علاقات جنسية مع الخادمت، وفرض العزلة الاجتماعية، والشتم والبصق، وطرد الزوجة من غرفة النوم .

وأما دراسة للبخيت ورفاقه (٢٠١١) حول العنف ، بعنوان :اتجاهات المعنفين في الأسر الأردنية نحو العوامل المتعلقة بالعنف الأسري، فقد هدفت إلى التعرف إلى العوامل المتعلقة بالعنف الأسري في الأردن وتكون مجتمع الدراسة من الأسر المعنفات خلال العام (٢٠١٠) ، وقد بلغت عينة الدراسة (٤٠٣) واستخدم التحليل الإحصائي للاستبانة التي طوّرت لهذا الغرض، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن العوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل ذات العلاقة باستخدام التكنولوجيا التي لها أثر في العنف، جاء متوسطها العام مرتفعاً، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المختصين وأصحاب العلاقة من أساتذة المدارس ورجال الدين ووزارة التنمية الاجتماعية ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى الأسرة من خلال تنظيم لقاءات وبرامج توعوية، تساعد في الحد من العنف داخل الأسر الأردنية.

وأما دراسة كاتبي (٢٠١٢) بعنوان: العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالوحدة النفسية دراسة ميدانية على عينة من طلبة الصف الأول الثانوي بمحافظة ريف دمشق، فقد سعت إلى تحقيق الأهداف الآتية: الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين العنف الأسري الموجه نحو الأبناء والشعور بالوحدة النفسية لدى أفراد عينة البحث، والكشف عن الفروق في العنف الأسري الموجه نحو الأبناء، وفي الوحدة النفسية تبعاً لمتغيرات البحث: الجنس، والمستوى التعليمي للأب، والمستوى التعليمي للأم لدى أفراد عينة البحث. وتكونت عينة البحث من (١٠٠) طالب وطالبة من طلبة الصف الأول الثانوي من الذكور والإناث في محافظة ريف دمشق في مدينتي كفر بطنا والمليحة، واستخدم الباحث في بحثه الحالي المنهج الوصفي التحليلي وقد أشارت النتائج إلى ما يأتي:

- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجات العنف الأسري الموجه نحو الأبناء ودرجات الشعور بالوحدة النفسية لدى أفراد عينة البحث، حيث بلغ معامل الترابط (٠,٣٧١)، وهو دال عند مستوى دلالة (٠,٠١).

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العنف الأسري الموجه نحو الأبناء تبعاً لمتغير الجنس عند مستوى الدلالة (٠,٠١)، فالذكور أكثر تعرضاً للعنف الأسري من الإناث. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في الشعور بالوحدة النفسية تبعاً لمتغير الجنس عند مستوى الدلالة (٠,٠١)، فالإناث أكثر تعرضاً للوحدة النفسية من الذكور، وقد أوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات المتصلة بالعنف الأسري على فئات عمرية أخرى، ودعوة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتعزيز الثقافة الاجتماعية النابذة للعنف الأسري، إضافة إلى زيادة مراكز الاستشارات الأسرية، وتفعيل دورها وتطويره بما يتماشى مع المتغيرات في مجال الأسرة والمجتمع.

الدراسات الأجنبية:

أجرى المجلس التنفيذي لمقاطعة برونزويك الكندية دراسة مسحية (٢٠٠٢) بعنوان:
" مسح الاتجاهات الاجتماعية للعنف ضد المرأة" - (Decima Research INC (2002),
Attitudinal Survey on Violence against Women: Final Report

مستخدماً الاستبانة لجمع البيانات؛ إذ وزعت على عينة عشوائية مكونة من (٤٥٨) من البالغين في المقاطعة، لقياس مدى فهم المجتمع لأنواع العنف المختلفة الموجه ضد النساء، ومواقف النساء والرجال من هذا العنف. وخلصت الدراسة إلى أن النساء أكثر إدراكاً لأشكال العنف الموجه ضدهن من إدراك الرجال له، وأن إدراك المجتمع لأنواع العنف جاء مختلفاً حسب النوع، وكان أكثر أنواع العنف المدرك هو العنف الجسدي، بينما العنف اللفظي والمعنوي والنفسي لم يدرك اجتماعياً على أنه عنف، كما العنف الجسدي. وأن الممارسين للعنف، هم دائماً من الرجال المقربين للمرأة وهم: الأب والأخ والزوج وذلك بنسبة ٥٣٪.

وأما دراسة (وليامز، بعنوان: " النوع الاجتماعي وإدراك العنف والمغالاة في الإنحياز القائم على النوع الاجتماعي" Williams, Steve(2002) Gender, the Perception of Aggression, and the Overestimation Gender Bias".

فقد هدفت لاستقصاء أثر النوع الاجتماعي للمُعنف والمُعنف والمشاهد للعنف على إدراك العنف وتقويمه، والسلوك العدواني. ودرس الباحث (١٧١) من طلاب الجامعات في أمريكا، وذلك بتوزيع مقالات قصيرة، تتكون من مواقف متعددة، تُظهر نوعاً من أنواع العنف. وخلصت الدراسة إلى أن الذكور كانوا أكثر تقبلاً للعنف، إذ اعتبروا أن المواقف التي تصف العنف هي أقل عنفاً، أي أنها ليست عنفاً (أمراً عادياً)، وكما أظهرت النتائج أن هناك

مغالة كبيرة في الانحياز لنفس النوع الاجتماعي، بمعنى انحياز الرجل للرجل وانحياز المرأة للمرأة في إدراك المواقف التي يمارس فيها العنف.

وفي دراسة أخرى في هذا المجال أجراها (ولدروب ورسك (Waldrop & Resick عام (٢٠٠٤) عن أساليب النساء المعنفات بالتعامل مع العنف : إذ طبقت هذه الدراسة على النساء البالغات اللواتي يتعرضن للعنف والإساءة ومدى تحملهن لهذا العنف. واهتمت هذه الدراسة بتحديد الاستراتيجيات التي حددتها النساء المعنفات ، بعد تعرضهن للضرب والإيذاء. وقد عدت الاستراتيجيات الآتية : التحدث مع صديق أو صديقة في المشكلة ووضع خطة عمل والالتزام بها لمواجهة هذا العنف، أو استخدام استراتيجيات سلبية (مثل: رفض الاعتراف بوقوع المشكلة، أو الاحتفاظ بمشاعر الصدمة وعدم الإفصاح عنها). وهذه الاستراتيجيات تقع تحت عنوان (الاقتراب - الابتعاد) . كما استخدمت تلك النساء اللواتي تعرضن للضرب استراتيجيات معرفية سلوكية لخفض حدة الضغوط مثل تغيير طريقة تفكيرهن في الأمور، ومثل النظر في نصف الكوب الممتلئ، أو الابتعاد المؤقت لفترة زمنية عن المواقف الضاغطة.

وقام (يجزاو ورفاقه)، بدراسة عن العنف الموجه ضد النساء في أثيوبيا ، بعنوان : " إدراك واتجاهات العنف ضد المرأة من زوجها: دراسة نوعية (Yigzaw & et al, (2005) "Perceptions and Attitude towards Violence against Women by Their Spouses: A Qualitative Study in Northwest Ethiopia".

هدفت إلى قياس إدراك ومواقف المجتمع للعنف الموجه ضد المرأة من زوجها، وذلك باستخدام أسلوب المجموعات المركزة (focus group) والمقابلات المعمقة (in-depth) مع النساء المعنفات ومقدمي الخدمات الصحية والخبراء النفسيين والاجتماعيين، وضحايا العنف ومرتكبيه. وخلصت الدراسة إلى أن هناك قصوراً في فهم العنف ضد النساء، وخاصة الموجه ضدها من قبل زوجها؛ حيث إن الأسباب تعود للحساسية الثقافية، والمستوى التعليمي والتفاعلي في المجتمع.

وفي الدراسة التي أجريت عن طريق اليونيسيف (٢٠٠٦) بعنوان: " العنف الأسري ضد المرأة في ألبانيا". UNICEF, (2006) "Domestic Violence against Women in Albania".، التي هدفت التعرف إلى أكثر أشكال العنف الممارس ضد المرأة في الأسرة، وإلى مدى فهم المرأة وإدراكها للسلوكيات التي تعدّ عنفاً وفي أي ظروف. واستخدمت المقابلات المعمقة (In- depth) - والأسئلة المفتوحة التي أجراها الباحثون مع (٥٥) امرأة معنفة ، جئن من مناطق مختلفة من ألبانيا. وخلصت الدراسة إلى أن المرأة تعاني من أشكال متعددة من العنف التي تتراوح بين العنف الجسدي البسيط إلى القتل، كما أنها مدركة تماماً لأنواع العنف الموجه

ضدها . وتوصلت الدراسة إلى تحديد أسباب العنف، وعزوه إلى التقسيم التقليدي للأدوار في المجتمع. وتبين أيضاً أن قبول المرأة بهذا العنف، إنما يمكن فهمه في ضوء رغبتهن في الحفاظ على ديمومة الأسرة والتضحية من أجلها .

أجرى (اكسبوسيتو وهيريرا) (Exposito & Herrara, 2009, Exposito & Herrara, (2008) "Social Perception of Violence against Women: Individual and Psychosocial Characteristics of Victims and Abusers".

دراسة عن العنف بعنوان: "الإدراك المجتمعي للعنف ضد المرأة: الصفات الفردية والنفسية لمرتكبي العنف وضحايا العنف" بهدف التعرف إلى الإدراك المجتمعي للعنف الممارس ضد المرأة، وذلك للحصول على صورة أو تصور للرجال الذين يلجأون لاستخدام العنف ضد الأسرة والمرأة. واستخدمت الباحثتان استبانة وزعت على (٢٦٨) مبحوثاً من الرجال مرتكبي العنف، والنساء المعنفات . وقد خلصت الدراسة إلى وجود اختلاف واضح في رؤية كل منهم وتصوره للعنف وأسبابه ودوافعه . وأوضحت النتائج أيضاً مظاهر عديدة للعنف متوافقة مع الأدوار التقليدية لكل من الرجال والنساء.

وفي دراسة أجراها (مكماهون 2011, McMahon) للمركز الوطني للأبحاث على الانترنت بعنوان: "التغير في إدراك العنف الجنسي عبر الزمن" (McMahon, 2011) بهدف التعرف إلى معرفة اعتقادات الناس واتجاهاتهم بخصوص ممارسي العنف الجنسي، وذلك من خلال مراجعته لعدد كبير من الدراسات المتعلقة بالعنف الجنسي؛ إذ خلصت الدراسة إلى وجود صعوبات في إدراك العنف الجنسي، وذلك لوجود صعوبة في التحدث عنه تعود لمحددات مجتمعية، كونه موضوعاً لا يليق التحدث عنه، ويرافقه خوف من ردود فعل المتحدثين بالخروج عن الأعراف المجتمعية. وأوصت الدراسة بضرورة تكتيف الجهود المبذولة لمحاولة إعادة تشكيل الوعي المجتمعي بالعنف بجميع أشكاله، وبخاصة الجنسي.

تعليق على الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة العنف الموجه ضد المرأة وأثره على الأسرة وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الديمغرافية . وأشارت كثير من هذه الدراسات إلى أن هناك كثيراً من الأسباب والعوامل التي تقف وراء مشكلة العنف وانتشارها في كثير من المناطق، وخاصة في ظل تعقد وسائل الحياة المختلفة. غير أنه قل أن نجد بينها من تعاملت مع العنف من منظور النساء المعنفات أنفسهن، كما أفصح عن المرشحات الاجتماعيات العاملات في اتحاد المرأة الأردني باعتباره مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني المعني بهذه المشكلة الاجتماعية . ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تكمل مسيرة الدراسات التربوية والاجتماعية في موضوع العنف، وتسد النقص في هذا الجانب. وهذا مسوغ كاف لإجرائها.

منهجية الدراسة - الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ إنه من المعروف في الدراسات والتربوية والاجتماعية بأنه من أكثر المناهج استخداماً في هذه الدراسات؛ إذ يستطيع أن يلقي الضوء على العلاقة السببية بين المتغيرات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من النساء المتزوجات اللواتي كنّ يراجعن اتحاد المرأة الأردني لغايات الاستشارة في قضايا العنف التي يتعرضن لها على يد أزواجهن، وذلك في الفترة الواقعة بين ٢٠١٢/١/٥ لغاية ٢٠١٢/٦/٥؛ إذ بلغ عددهن (٥٠٠) مراجعة. وقد اختيرت (٢٥٠) امرأة منهن، أي بنسبة ٥٠٪ بأسلوب العينة العشوائية.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة في عملية جمع البيانات المطلوبة على الاستبانة، بحيث تقيس أهداف الدراسة وأسئلتها. وتكونت الأداة من ثلاثة أبعاد، هي:

البعد الأول: وقد ضم الخصائص النوعية لأفراد العينة، وهي: العمر الحالي، والعمر عند الزواج، والحالة الاجتماعية، مستوى تعليم الزوجة.

البعد الثاني: ويتعلق بأنواع العنف، وهي: المعنوي، والاجتماعي، والاقتصادي، والجسدي، والصحي والجنسي. وقد اندرج تحت كل نوع من هذه الأنواع مظاهر للعنف التي تجسد فيها.

البعد الثالث: وقد اشتمل على فقرات تحدد أسباب العنف ضد الزوجة ودوافعه.

حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي وهو (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق أبداً). وقد تم إعطاء التقديرات الرقمية التالية (١، ٢، ٣، ٤، ٥) لتقدير درجة أشكال العنف الممارس ضد الزوجة.

ولتحديد درجة الممارسة للعنف أو الموافقة على أسباب العنف ودوافعه أُستخدمت الأوزان الآتية:

الدرجة العالية	٣,٦٨ - ٥,٠٠
الدرجة المتوسطة	٢,٣٤ - ٣,٦٧
الدرجة المتدنية	١,٠٠ - ٢,٣٣

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- اعتمد الباحث على البرنامج الحاسوبي (SPSS) في عملية إدخال البيانات وتحليلها، واستخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:
- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- معامل كرونباخ الفا لاختبار صدق وثبات أداة الدراسة.
- تحليل التباين الأحادي.
- اختبار (ت) للعينات المستقلة.

صدق الأداة وثباتها:

عرضت أسئلة الاستبانة في شكلها الأولي على مجموعة من المتخصصين في العلوم الاجتماعية والتربوية (علم الاجتماع وعلم النفس والتربية) ، في الجامعة الأردنية وجامعة فيلادلفيا والجامعة التطبيقية لإبداء ملاحظاتهم عليها . وفي ضوء ما أبدوه من ملحوظات قيمة، عدلت بعض أسئلة الاستبانة، وحذف بعضها إلى أن استقرت على الوضع الذي هي عليه .

وأما في ما يتعلق بثبات أداة القياس فقد استخرجت معاملات كرونباخ الفا للاتساق الداخلي بين فقرات المقياس، حيث بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا لجميع فقرات المقياس (٠,٩١) والبالغ عددها (٥٥) فقرة، وتراوح قيم معامل كرونباخ الفا لمجالات المقياس بين ٠,٧٢-٠,٩٠، وتشير قيم معامل كرونباخ ألفا إلى وجود درجة مرتفعة من ثبات أداة الدراسة، وعلى جميع مجالات المقياس، والجدول (١) يوضح معاملات كرونباخ الفا بين فقرات المقياس وحسب مجالاته.

الجدول (١)

كرونباخ ألفا لثبات الأداة

الرقم	المجال	معامل الفا كرونباخ
١	العنف المعنوي	٠,٨٠
٢	العنف الاجتماعي	٠,٧٨
٣	العنف المادي	٠,٨٢
٤	العنف الجسدي	٠,٧٢
٥	العنف الصحي	٠,٦٦
٦	العنف الجنسي	٠,٦٨
٧	أسباب العنف ودوافعه	٠,٩٠
	جميع فقرات المقياس	٠,٩١

١. النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة:

(الجدول ٢)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب العمر الحالي، العمر عند الزواج، الحالة الاجتماعية، التعليم

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية %
العمر الحالي	٢٥-٢٠	٤٧
	٣٠-٢٦	٩٤
	٣٥-٣٠	٤٥
	٤٠-٣٦	٣٩
	٤٠ فأكثر	٢٥
العمر عند الزواج	٢٥-٢٠	٢٤
	٣٠-٢٥	١٣٧
	٣٥-٣٠	٤٤
	٣٦ فأكثر	٤٥
الحالة الزوجية	متزوجة	١١٥
	مطلقة	٥٢
	منفصلة	٧٣
	أرملة	١٠
مستوى التعليم	غير متعلمة	٢١٣
	متعلمة	٣٧
طبيعة العمل	عمل خدماتي	٢١٣
	مدرسات	٣٧

تشير البيانات الموضحة في (الجدول ٢) بأن النسبة الأعلى من الزوجات في عينة الدراسة تقع أعمارهن في الفئة العمرية بين ٢٦-٣٠ سنة والبالغة (٣٧,٦٪)، تليها نسبة الزوجات في الفئة العمرية بين ٢٠-٢٥ سنة، والبالغة (١٨,٨٪)، وأقل نسبة للزوجات في الفئة العمرية فوق الأربعين سنة والبالغة (١٠٪) أي أن النتائج تشير إلى أن أغلبية الزوجات اللائي تعرضن للعنف هن من فئة الشباب في المجتمع الأردني. وفيما يتعلق بمتغير العمر عند الزواج أظهرت النتائج أن هناك ١٣٧ حالة زواج قد تزوجن وهن في العمر ٢٦-٣٠ مُشكّلات ما نسبته (٥٤,٨٪)، ثم جاءت نسبة تمثيل ممن تزوجن في العمر بين ٣٦ سنة فأكثر والبالغة (١٨٪). فيما كانت أدنى نسبة تمثيل لمن تزوجن في العمر بين ٢٠-٢٥ سنة والبالغة (٩,٦٪). وهذه النتائج تظهر أن فترة زواج الأنثى التي تتعرض للعنف هي في الأغلب الفترة الممتدة من ٢٦-٣٥، وهذا مرتبط بكثير من العوامل الداخلية والخارجية.

كما توضح بيانات الجدول التوزيع النسبي للمبحوثات حسب الحالة الاجتماعية؛ إذ وجد أن (١١٥) من النساء المعنفات هن متزوجات في الوقت الحالي ، مشكلات ما نسبته (٤٦٪)، وأن هناك (٧٣) منهن منفصلات عن أزواجهن ، أي بنسبة (٢٩,٢٪)، و فقط ١٠ منهن مطلقات مُشكّلات ما نسبته (٤٪)، وهذا ما يشير إلى أن أغلبية النساء من عينة الدراسة هن من النساء المتزوجات.

ومن حيث التعليم نلاحظ (٣٧) من الزوجات من الطبقة المتعلمة. وتعني هذه النتيجة أن تعليم المرأة لم يكن عاملاً حاسماً في التقليل من العنف الممارس ضدها .

٢. النتائج المتعلقة بأشكال العنف ضد النساء: العنف المعنوي

الجدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال العنف المعنوي

رقم	العنف المعنوي (النفسي)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
	يفقدني زوجي الثقة بنفسي	٣,٨٤	١,٠٧	٣	عالية
	أعرض للشتم من قبل زوجي	٣,٧٩	١,٠٧	٤	عالية
	يسمعني أنه نادم على الزواج مني	٣,٩١	١,٠٨	٢	عالية
	يعاملني كخادمة له ولأبنائه	٣,٩٤	٠,٩٦	١	عالية
	لا يبدي إعجاب في	٣,٣٦	١,٢٦	٦	متوسطة
	لا يحترمني أمام أطفالي	٣,٣٤	١,٢٤	٧	متوسطة
	يفقدني زوجي الثقة بنفسي	٣,٥٢	١,١٦	٥	متوسطة
	الكلية	٣,٦٧	٠,٧٦	---	متوسطة

يتضح من بيانات (الجدول ٣) وجود درجة متوسطة من ممارسة العنف المعنوي ضد النساء المعنفات، فقد بلغ المتوسط الكلي على هذا المجال (٣,٦٧) وانحراف معياري (٠,٦٧). وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ أن أربعاً منها تمارس بدرجة عالية، وثلاثاً بدرجة متوسطة. وكانت أعلى درجات الممارسة على الفقرة (٤) بمتوسط إجابات (٣,٩٤) وانحراف معياري (٠,٩٦)، فيما كانت أدنى درجات الممارسة للعنف المعنوي على الفقرة

(٦) بمتوسط إجابات (٣,٣٤) وانحراف معياري (١,٢٤). وهذا يشير إلى أن هناك عنفاً معنوياً يُرتكب اتجاه المرأة الأردنية بشكل مستمر.

ب. العنف الاجتماعي

الجدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد عينة الدراسة على مجال العنف الاجتماعي

رقم	العنف الاجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
	توجد حالات مشابهة لحالتي داخل أسرته يمارس العنف ضدها	٤,٠٧	٠,٨٧	٥	عالية
	دائماً يسفه رأيي أمام الناس ويقلل من شأنه	٣,٨٥	١,٠٦	٧	عالية
	يقلد زوجي أباه في الممارسة الأسرية	٣,٨٧	١,١٥	٦	عالية
	يضريني زوجي ليثبت رجولته	٤,١٠	١,٠٠	٤	عالية
	يراقب جميع تصرفاتي	٤,٣٤	٠,٧٣	١	عالية
	يحرمني من المشاركة في المناسبات الاجتماعية	٤,٢٣	٠,٩٠	٢	عالية
	يحرمني من زيارة الأهل	٤,٢٠	٠,٨٩	٣	عالية
	يلزمني بتأدية الواجب اتجاه أهله بدون مناقشة	٣,٢٤	١,٢٥	٨	متوسطة
	الكلية	٣,٩٩	٠,٦٢	---	عالية

يتضح من بيانات (الجدول ٤) وجود درجة عالية من ممارسة العنف الاجتماعي ضد النساء المعنفات، فقد بلغ المتوسط الكلي على هذا المجال (٣,٩٩) وانحراف معياري (٠,٦٢). وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ أن سبعاً منها تمارس بدرجة عالية وواحدة فقط بدرجة متوسطة. وكانت أعلى درجات الممارسة على الفقرة (٥) بمتوسط إجابات (٤,٣٤) وانحراف معياري (٠,٧٣)، فيما كانت أدنى درجات الممارسة للعنف الاجتماعي على الفقرة (٨) بمتوسط إجابات (٣,٢٤) وانحراف معياري (١,٢٥). وهذا ما يؤكد على أن هناك عنفاً اجتماعياً خلقته البيئة التربوية في المجتمع الأردني.

ج. العنف الاقتصادي

الجدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال
العنف الاقتصادي

رقم	العنف الاقتصادي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
	يحرمني من حقي في العمل	٣,٦٨	١,٠٣	٧	عالية
	يجبرني على العمل الذي يرغبه	٤,٠٥	٠,٧٧	٤	عالية
	يستولي على راتبي أو ميراثي	٤,٠٦	٠,٨١	٣	عالية
	لا يتحمل نفقاتي الخاصة	٤,١٥	٠,٧٦	٢	عالية
	يجبرني على الإنفاق على أهله بدون مناقشة	٤,١٨	٠,٧٢	١	عالية
	لا يوفر لي المأكل والملبس المناسب	٤,٠٣	٠,٨٩	٥	عالية
	يقوم بتكسير أثاث المنزل عند الغضب	٣,٤٧	١,٣٧	٨	متوسطة
	لا يسمح لي بأخذ إجازة بدون راتب	٤,٠١	١,٠٢	٦	عالية
	الكلي	٣,٩٥	٠,٦٤	---	عالية

يتضح من بيانات (الجدول ٥) وجود درجة عالية من ممارسة العنف الاقتصادي ضد النساء المعنفات، فقد بلغ المتوسط الكلي على هذا المجال (٣,٩٥) وانحراف معياري (٠,٦٤). وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ أن سبعاً منها تمارس بدرجة عالية وواحدة فقط بدرجة متوسطة. وكانت أعلى درجات الممارسة على الفقرة (٥) بمتوسط إجابات (٤,١٨) وانحراف معياري (٠,٧٢)، فيما كانت أدنى درجات الممارسة للعنف الاقتصادي على الفقرة (٧) بمتوسط إجابات (٣,٤٧) وانحراف معياري (١,٣٧).

د. العنف الجسدي

الجدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال
العنف الجسدي

رقم	العنف الجسدي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
	يضريني زوجي	٣,٦١	١,٠٦	٥	متوسطة
	كثيراً ما يقلب عليّ مائدة الطعام	٣,٨٨	٠,٩٦	٤	عالية
	أعرض للعديد من محاولات الإيذاء الجسدي في حالة حدوث خلاف بيننا	٤,٠١	٠,٨٧	٣	عالية

رقم	العنف الجسدي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
	أعرض للضرب وأنا حامل	٤,٠٥	٠,٨٧	٢	عالية
	يستخدم بعض الأدوات الحادة حين نتشاجر	٤,٠٦	٠,٩٥	١	عالية
	الكلي	٣,٩٢	٠,٦٥	---	عالية

يتضح من بيانات (الجدول ٦) وجود درجة عالية من ممارسة العنف الجسدي ضد النساء المعنفات، فقد بلغ المتوسط الكلي على هذا المجال (٣,٩٢) وانحراف معياري (٠,٦٥). وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ أن اربعاً منها تمارس بدرجة عالية وواحدة فقط بدرجة متوسطة. وكانت أعلى درجات الممارسة على الفقرة رقم (٥) بمتوسط إجابات (٤,٠٦) وانحراف معياري (٠,٩٥)، فيما كانت أدنى درجات الممارسة للعنف الجسدي على الفقرة (١) بمتوسط إجابات (٣,٦١) وانحراف معياري (١,٠٦).

٥. العنف الصحي

الجدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال العنف الصحي

رقم	العنف الصحي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
	يجبرني على الحمل المتكرر	٣,٦٥	١,١٠	٥	متوسطة
	يمنعني من زيارة الطبيب	٣,٩٧	٠,٩١	٤	عالية
	لا يكتثرت في وأنا مريضة	٤,٠٦	٠,٨٥	٣	عالية
	لا يحضر إلي الدواء أثناء المرض والحاجة له	٤,١٠	٠,٨٥	٢	عالية
	يحاسبني على الأكل	٤,١٢	٠,٨٢	١	عالية
	كثيراً ما يحاول منعي من أخذ الدواء الذي أحتاجه	٢,٥٢	٠,٨٦	٧	متوسطة
	لا يقبل بأن أجري بعض الفحوصات الطبية	٢,٩٢	١,٠١	٦	متوسطة
	الكلي	٣,٦٢	٠,٥٣	---	متوسطة

يتضح من بيانات (الجدول ٧) وجود درجة متوسطة من ممارسة العنف الصحي ضد النساء المعنفات، فقد بلغ المتوسط الكلي على هذا المجال (٣,٦٢) وانحراف معياري (٠,٥٣). وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ أن اربعاً منها تمارس بدرجة عالية وثلاث بدرجة متوسطة. وكانت أعلى درجات الممارسة على الفقرة رقم (٥) بمتوسط إجابات (٤,١٢) وانحراف معياري (٠,٨٢)، فيما كانت أدنى درجات الممارسة للعنف الصحي على الفقرة رقم (٦) بمتوسط إجابات (٢,٥٢) وانحراف معياري (٠,٨٦).

و. العنف الجنسي

الجدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال
العنف الجنسي

رقم	العنف الجنسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
	يهجرني زوجي	٣,٧٩	١,٠٣	٣	عالية
	يعاشرنني زوجي بأساليب منحرفة	٣,٨٨	١,٠٦	٢	عالية
	أعرض لألفاظ جنسية نابية	٣,٩٤	٠,٩٨	١	عالية
	لا يراعي حالتي الصحية	٣,٧١	١,١٤	٤	عالية
	لا يهيمه إشباع رغباتي بالأساليب المقبولة	٣,٥١	١,٢٣	٥	متوسطة
	الكلية	٣,٧٧	٠,٧٣	---	عالية

يتضح من بيانات (الجدول ٨) وجود درجة عالية من ممارسة العنف الجنسي ضد النساء المعنفات، فقد بلغ المتوسط الكلي على هذا المجال (٣,٧٧) وانحراف معياري (٠,٧٣). وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ أن اربعاً منها تمارس بدرجة عالية وواحدة فقط بدرجة متوسطة. وكانت أعلى درجات الممارسة على الفقرة رقم (٣) بمتوسط إجابات (٣,٩٤) وانحراف معياري (٠,٩٨)، فيما كانت أدنى درجات الممارسة للعنف الجنسي على الفقرة (٥) بمتوسط إجابات (٣,٥١) وانحراف معياري (١,٢٣).

٣. النتائج المتعلقة بأسباب العنف ضد النساء ودوافعه:

الجدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الدراسة على أسباب
العنف ضد النساء ودوافعه

أسباب العنف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
الرغبة في إظهار السيطرة على الأسرة	٣,٦١	١,٠٦	١٤	متوسطة
رغبته في تهميشي	٣,٨٨	٠,٩٦	١٠	عاليه

الدرجة	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أسباب العنف
عاليه	٥	٠,٨٧	٤,٠١	تدني مستوى دخلنا كأسرة
عاليه	٤	٠,٨٧	٤,٠٥	البطالة
عاليه	٩	٠,٩٦	٣,٩٤	إن شعور زوجي بالإحباط الدائم يجعله ميالاً للعنف
عاليه	١١	١,٠٩	٣,٨٣	إن ضغط العمل يجعل زوجي عدواني وعنيف نحوي
متوسطة	١٥	١,٣٠	٣,٤٦	نشوء زوجي في أسرة غير ديمقراطية
عاليه	٦	١,٠٩	٤,٠٠	هروب زوجي من تحمل المسؤولية
عاليه	٨	٠,٨٩	٣,٩٦	تدخل الأهل بحياتنا الخاصة
متوسطة	١٣	١,١٠	٣,٦٥	زواج زوجي من امرأة ثانية
عاليه	٧	٠,٩١	٣,٩٧	تدخل أصحاب زوجي بحياتنا
عاليه	٣	٠,٨٥	٤,٠٦	الغيرة الزائدة من قبل زوجي
عاليه	٢	٠,٨٥	٤,١٠	شك زوجي الدائم بي
عاليه	١	٠,٨٢	٤,١٢	سماعه للآخرين
عاليه	١٢	١,١٠	٣,٨١	اتهامه لي بالإهمال
عاليه	---	٠,٦٤	٣,٩٠	الكلبي

يتضح من بيانات (الجدول ٩) وجود درجة عالية من الموافقة على أسباب العنف ودوافعه ضد النساء المعنفات، فقد بلغ المتوسط الكلي على هذا المجال (٣,٩٠) وانحراف معياري (٠,٦٤). وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ أن ١٢ منها بدرجة موافقة عالية وثلاث فقط بدرجة موافقة متوسطة. وكانت أعلى درجات الموافقة على الفقرة رقم (١٤) بمتوسط إجابات (٤,١٢) وانحراف معياري (٠,٨٢)، فيما كانت أدنى درجات الممارسة للعنف الجنسي على الفقرة (٧) بمتوسط إجابات (٣,٤٦) وانحراف معياري (١,٣٠).

٤. الفروق في درجة التعرض للعنف، وأسبابه ودوافعه حسب العمر الحالي:

الجدول (١٠)

نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في التعرض للعنف، وأسبابه ودوافعه

حسب العمر الحالي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدالة الاحصائية
العنف المعنوي	بين المجموعات	٢,٧٠٨	٤	٠,٦٧٧	١,١٧٢	٠,٣٢٤
	داخل المجموعات	١٤١,٥٥٤	٢٤٥	٠,٥٧٨		
	الكلية	١٤٤,٢٦٢	٢٤٩			
العنف الاجتماعي	بين المجموعات	٢,٠٣٥	٤	٠,٥٠٩	١,٣١٨	٠,٢٦٤
	داخل المجموعات	٩٤,٥٧٢	٢٤٥	٠,٣٨٦		
	الكلية	٩٦,٦٠٨	٢٤٩			
العنف المادي	بين المجموعات	٢,٢٣٥	٤	٠,٥٥٩	١,٣٨٩	٠,٢٣٨
	داخل المجموعات	٩٨,٥٢٥	٢٤٥	٠,٤٠٢		
	الكلية	١٠٠,٧٦٠	٢٤٩			
العنف الجسدي	بين المجموعات	١,٠٤٠	٤	٠,٢٦٠	٠,٦٠٣	٠,٦٦١
	داخل المجموعات	١٠٥,٦٥٥	٢٤٥	٠,٤٣١		
	الكلية	١٠٦,٦٩٥	٢٤٩			
العنف الصحي	بين المجموعات	٠,٧٥٠	٤	٠,١٨٨	٠,٦٦٢	٠,٦١٩
	داخل المجموعات	٦٩,٤١٥	٢٤٥	٠,٢٨٣		
	الكلية	٧٠,١٦٥	٢٤٩			
العنف الجنسي	بين المجموعات	١,٨٥٣	٤	٠,٤٦٣	٠,٨٦٩	٠,٤٨٣
	داخل المجموعات	١٣٠,٥٣١	٢٤٥	٠,٥٣٣		
	الكلية	١٣٢,٣٨٤	٢٤٩			
أسباب العنف ودوافعه	بين المجموعات	١,٣٨٥	٤	٠,٣٤٦	٠,٨٣٩	٠,٥٠١
	داخل المجموعات	١٠١,٠٢٢	٢٤٥	٠,٤١٢		
	الكلية	١٠٢,٤٠٧	٢٤٩			

تظهر نتائج تحليل التباين الأحادي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$) في درجة التعرض للعنف، وأسبابه ودوافعه تعزى إلى اختلاف العمر الحالي للنساء المعنفات، فقد كانت قيمة (ف) المحسوبة لجميع أشكال العنف وأسبابه ودوافعه أقل من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٤، ٢٤٥) والبالغة (٢,٣٧).

٥. الفروق في درجة التعرض للعنف، وأسبابه ودوافعه حسب العمر عند الزواج:

الجدول (١١)

نتائج تحليل التباين الاحادي لاختبار الفروق في التعرض للعنف، وأسبابه ودوافعه حسب العمر عند الزواج

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدالة الاحصائية
العنف المعنوي	بين المجموعات	٩,٠٤٦	٣	٣,٠١٥	٥,٤٨٦	*٠,٠٠١
	داخل المجموعات	١٣٥,٢١٦	٢٤٦	٠,٥٥٠		
	الكلية	١٤٤,٢٦٢	٢٤٩			
العنف الاجتماعي	بين المجموعات	٦,٩٧٦	٣	٢,٣٢٥	٦,٣٨٢	*٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٨٩,٦٣١	٢٤٦	٠,٣٦٤		
	الكلية	٩٦,٦٠٨	٢٤٩			
العنف المادي	بين المجموعات	١,٠٩٥	٣	٠,٣٦٥	٠,٩٠١	٠,٤٤٢
	داخل المجموعات	٩٩,٦٦٦	٢٤٦	٠,٤٠٥		
	الكلية	١٠٠,٧٦٠	٢٤٩			
العنف الجسدي	بين المجموعات	٠,١٤٤	٣	٠,٠٤٨	٠,١١١	٠,٩٥٤
	داخل المجموعات	١٠٦,٥٥٠	٢٤٦	٠,٤٣٣		
	الكلية	١٠٦,٦٩٥	٢٤٩			
العنف الصحي	بين المجموعات	٠,٢٢٨	٣	٠,٠٧٦	٠,٢٦٧	٠,٨٤٩
	داخل المجموعات	٦٩,٩٣٧	٢٤٦	٠,٢٨٤		
	الكلية	٧٠,١٦٥	٢٤٩			
العنف الجنسي	بين المجموعات	١,٤٥٢	٣	٠,٤٨٤	٠,٩٠٩	٠,٤٣٧
	داخل المجموعات	١٣٠,٩٣٢	٢٤٦	٠,٥٣٢		
	الكلية	١٣٢,٣٨٤	٢٤٩			
أسباب العنف ودوافعه	بين المجموعات	٠,٤٤٩	٣	٠,١٥٠	٠,٣٦١	٠,٧٨١
	داخل المجموعات	١٠١,٩٥٧	٢٤٦	٠,٤١٤		
	الكلية	١٠٢,٤٠٧	٢٤٩			

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0,05)$.

تظهر نتائج تحليل التباين الأحادي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0,05)$ في درجة التعرض للعنف المعنوي والاجتماعي تعزى إلى اختلاف العمر عند

الزواج، ولم تظهر نتائج التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التعرض للعنف المادي، الجسدي، الصحي، الجنسي، وأسباب العنف ودوافعه تعزى إلى اختلاف العمر عند الزواج.

ولمعرفة الفروق في درجة التعرض للعنف المعنوي والاجتماعي لصالح أي من فئات العمر أجرى اختبار شيفيه للاختبارات البعدية، وأظهرت النتائج وجود فروق في درجة التعرض للعنف المعنوي بين فئتي العمر عند الزواج ٢٠-٢٥ سنة و٢٦-٣٠ سنة لصالح ٢٦-٣٠ سنة. وفي درجة التعرض للعنف الاجتماعي بين فئتي العمر عند الزواج ٢٠-٢٥ و٣١-٣٥ لصالح ٣١-٣٥ سنة.

٦. الفروق في درجة التعرض للعنف، وأسبابه ودوافعه حسب الحالة الاجتماعية:

الجدول (١٢)

نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في التعرض للعنف، وأسبابه ودوافعه

حسب الحالة الاجتماعية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
العنف المعنوي	بين المجموعات	٠,٥٦٥	٣	٠,١٨٨	٠,٣٢٢	٠,٨٠٩
	داخل المجموعات	١٤٣,٦٩٧	٢٤٦	٠,٥٨٤		
	الكل	١٤٤,٢٦٢	٢٤٩			
العنف الاجتماعي	بين المجموعات	٠,١٤٦	٣	٠,٠٤٩	٠,١٢٤	٠,٩٤٦
	داخل المجموعات	٩٦,٤٦١	٢٤٦	٠,٣٩٢		
	الكل	٩٦,٦٠٨	٢٤٩			
العنف المادي	بين المجموعات	١,٨٠٨	٣	٠,٦٠٣	١,٤٩٨	٠,٢١٦
	داخل المجموعات	٩٨,٩٥٢	٢٤٦	٠,٤٠٢		
	الكل	١٠٠,٧٦٠	٢٤٩			
العنف الجسدي	بين المجموعات	٠,٢٤٦	٣	٠,٠٨٢	٠,١٩٠	٠,٩٠٣
	داخل المجموعات	١٠٦,٤٤٨	٢٤٦	٠,٤٣٣		
	الكل	١٠٦,٦٩٥	٢٤٩			
العنف الصحي	بين المجموعات	٠,٦٧٧	٣	٠,٢٢٦	٠,٧٩٩	٠,٤٩٥
	داخل المجموعات	٦٩,٤٨٨	٢٤٦	٠,٢٨٢		
	الكل	٧٠,١٦٥	٢٤٩			
العنف الجنسي	بين المجموعات	٠,١٣٠	٣	٠,٠٤٣	٠,٠٨١	٠,٩٧٠
	داخل المجموعات	١٣٢,٢٥٤	٢٤٦	٠,٥٣٨		
	الكل	١٣٢,٣٨٤	٢٤٩			

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة الاحصائية
أسباب العنف ودوافعه	بين المجموعات	٠,٣٢٣	٣	٠,١٠٨	٠,٢٥٩	٠,٨٥٥
	داخل المجموعات	١٠٢,٠٨٤	٢٤٦	٠,٤١٥		
	الكلية	١٠٢,٤٠٧	٢٤٩			

تظهر نتائج تحليل التباين الأحادي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0,05)$ في درجة التعرض للعنف، وأسبابه ودوافعه تعزى إلى اختلاف الحالة الاجتماعية الحالية للنساء المعنفات، فقد كانت قيمة (ف) المحسوبة لجميع أشكال العنف وأسبابه ودوافعه أقل من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٣، ٢٤٦) وبالبالغة (٢٠، ٦٠).
٧. الفروق في درجة التعرض للعنف، وأسبابه ودوافعه حسب التعليم:

الجدول (١٣)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار الفروق في التعرض للعنف، وأسبابه ودوافعه حسب التعليم

المجال	التعليم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
العنف المعنوي	غير متعلمة	٣,٧٢	٠,٧٥	٢,٥٥١	٢,٤٨	*,٠٠١
	متعلمة	٣,٣٨	٠,٧٧			
العنف الاجتماعي	غير متعلمة	٤,٠٣	٠,٦٠	٢,٣٢٩	٢٤٨	*,٠١٦
	متعلمة	٣,٧٧	٠,٧٠			
العنف المادي	غير متعلمة	٤,٠١	٠,٥٩	٣,٢٨٦	٢٤٨	*,٠٠١
	متعلمة	٣,٦٤	٠,٧٩			
العنف الجسدي	غير متعلمة	٣,٩٥	٠,٦٥	١,٥٠٨	٢٤٨	٠,١٣٣
	متعلمة	٣,٧٧	٠,٦٩			
العنف الصحي	غير متعلمة	٣,٦٢	٠,٥٣	٠,١٢٣	٢٤٨	٠,٩٠٢
	متعلمة	٣,٦١	٠,٥٤			
العنف الجنسي	غير متعلمة	٣,٨٢	٠,٧٠	٢,٨٧٩	٢٤٨	*,٠٠٤
	متعلمة	٣,٤٥	٠,٨٠			
أسباب العنف ودوافعه	غير متعلمة	٣,٩١	٠,٦٣	١,٠٩٥	٢٤٨	٠,٢٧٤
	متعلمة	٣,٧٩	٠,٦٩			

تظهر نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0,05)$ في درجة التعرض للعنف (المعنوي، الاجتماعي، المادي، الجنسي) تعزى إلى

اختلاف التعليم للنساء المعنفات، وكانت الفروق لصالح غير المتعلمات أي أن غير المتعلمات هن أكثر تعرضاً للعنف ضمن الأشكال السابقة، ولم تظهر نتائج الاختبار وجود فروق دالة إحصائية في درجة التعرض للعنف (الجسدي، والصحي)، وفي الاتجاهات نحو أسباب العنف ودوافعه تعزى إلى اختلاف تعليم النساء المعنفات.

النتائج والتوصيات:

أولاً - النتائج:

أفضى المنهج الذي اتبعته الدراسة إلى نتائج عدة تتعلق بالعنف الممارس ضد النساء في المجتمع الأردني، وأسبابه ومستوياته، وذلك كما أفصحت عنه النساء المعنفات في مدينة عمان؛ إذ تبين أن الأزواج يمارسون العنف بأشكاله المختلفة ضد زوجاتهم. وفيما يأتي أهم هذه النتائج:

- فيما يتعلق بالعنف المعنوي الموجه ضد المرأة، فقد كانت قيمة الوسط الحسابي ٣,٦٧، وهي قيمة متوسطة، وهذا يشير إلى أن النساء الأردنيات يتعرضن لهذا العنف من قبل أزواجهن.
- وأما فيما يتعلق بالعنف الاجتماعي الموجه ضد المرأة، فقد كانت قيمة الوسط الحسابي للعنف الاجتماعي ٣,٩٩ وهذه القيمة تعدّ قيمة عالية. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة العواودة ٢٠٠٢،
- وأما فيما يتعلق بالعنف الاقتصادي فقد أشارت النتائج إلى أن الوسط الحسابي لفقرات هذه المجال هي ٣,٩٥ بدرجة عالية. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النظرية الوظيفية التي ترى بأن الإحباط الناجم عن الحرمان الاقتصادي يؤدي إلى الإيذاء والعنف الجسدي من قبل الزوج الذي يفتقد إلى الموارد المادية. وفي ضوء تدني مستوى الدخل للأسرة في المجتمع الأردني، تصبح هذه النتيجة متوقعة.
- كذلك أشارت النتائج المتعلقة بالعنف الجسدي إلى أن الوسط الحسابي لفقرات هذا المجال هي ٣,٩٢ بدرجة عالية. وتعكس هذه النتيجة أسلوب إدارة الخلافات الأسرية داخل المجتمع الأردني؛ إذ يتم اللجوء إلى العنف كبديل للحوار والتفاهم والنقاش العلمي والموضوعي في كثير من الحالات. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة الشخاترة وعضيبات ٢٠٠٣
- وأما فيما يتعلق بالعنف الصحي فقد أظهرت النتائج أن الوسط الحسابي الكلي لهذا المجال هي ٣,٦٢ وهي بدرجة متوسطة أن ممارسة العنف الصحي، من قبل الأزواج باتجاه زوجاتهم هي درجة متوسطة.
- وأما فيما يتعلق بالعنف الجنسي فقد أشارت نتائج الأوساط الحسابية لفقرات هذا المجال إلى قيمة مقدارها ٣,٧٧، وهي قيمة عالية؛ أي أن هناك كثيراً من الأزواج يرتكبون عنفاً جنسياً مع زوجاتهم بشكل كبير في المجتمع الأردني. قد تبدو هذه

النتيجة لافتة للنظر . ولكن غياب " الثقافة الجنسية " بين الأزواج والزوجات يفسر نسبياً مثل هذه النتيجة خاصة أن الغالبية الساحقة من النساء غير متعلمات كما بينت عينة الدراسة.

- وأما فيما يتعلق بأسباب العنف الموجه ضد المرأة الأردنية فقد أشارت نتائج الأوساط الحسابية لهذا المجال إلى أن الوسط الكلي هو ٣,٩ وهي درجة مرتفعة أي أن هناك أسباباً وراء ارتكاب وممارسة العنف ضد الزوجة . وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة المجلس الوطني لحماية الأسرة في عام (٢٠٠٥)
- وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أنه لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أنواع العنف الموجه ضد المرأة، تعزى لمتغير العمر.
- وأظهرت النتائج أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف المعنوي الممارس اتجاه الزوجة ومستوى تعليمها. فقد أشارت قيمة (ت) إلى ٢,٥٥ . وهي دالة إحصائية، وبوسط حسابي لصالح الزوجة غير المتعلمة بقيمة ٣,٧ . وهذا ما يؤكد أن الزوجة غير المتعلمة تتعرض للعنف المعنوي أكثر من الزوجة المتعلمة، مع أن المرأة المتعلمة تتعرض هي الأخرى للعنف، ولكن بدرجات أقل حدة من غير المتعلمة .
- ومن النتائج الأخرى التي توصلت إليها الدراسة بشأن أشكال العنف هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الاجتماعي والمستوى التعليمي للزوجة ؛ حيث أشارت قيمة (اختبار ت) إلى ما نسبته (٢,٣٢) وبمستوى معنوية أقل من ٠,٠٥ وبوسط حسابي ٤,٥٣ وهذا ما يشير إلى أن الزوجة غير المتعلمة تتعرض للعنف بدرجة كبيرة مقابل المرأة المتعلمة.
- وأما فيما يتعلق بالعنف المادي فإن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية ؛ حيث حصل هذا المجال على وسط حسابي ٤,٠١ وقيمة اختبارت ٣,٢٨ وبمستوى معنوية ٠,٠٠١ وهذا ما يشير إلى أن ممارسة العنف المادي من قبل الزوج على زوجته غير المتعلمة شيء ملموس في المجتمع الأردني .

ثانياً التوصيات:

- اعتماداً على النتائج أعلاه يوصي الباحث بما يأتي:
١. دعم مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم خدمات مفيدة للنساء المعنفات ، وبخاصة اتحاد المرأة الأردني، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ومركز حماية الأسرة .
 ٢. العمل بكل جدية لوضع عقوبات صارمة ضد الأزواج الذين يمارسون العنف ضد زوجاتهم من خلال التشريعات.
 ٣. التعاون فيما بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطات القضائية لاتخاذ الإجراءات المناسبة في عمليات ارتكاب العنف ضد الزوجات.
 ٤. ضرورة نشر ثقافة تربوية صالحة تساعد في الحد من ارتكاب أعمال العنف داخل الأسر الأردنية.

المصادر والمراجع:

أولاً - المراجع العربية:

١. أبو توتة، عبد الرحمن. (١٩٩٩). علم الإجرام، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
٢. أبو نجيلة، سفيان. (٢٠٠٦). مستوى ومظاهر العنف الزوجي الموجه ضد الزوجة وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية، المجلة المصرية للدراسات النفسية، ١٦ (٥٠) ٨٢: ١٨٦.
٣. بخيت، أحمد والمجالي معتصم، أبو عبيلة مصطفى. (٢٠١١). اتجاهات المعنفين في الأسر الأردنية نحو العوامل المتعلقة بالعنف الأسري، مجلة الدراسات الأمنية، مديرية الامن العام، العدد الخامس، حزيران ٢٠١١.
٤. حلمي، إجلال إسماعيل. (١٩٩٩). العنف الأسري. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
٥. حمدان، عنان جميل. (١٩٩٦). إيذاء الأناث في الأسرة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية - عمان.
٦. الخليلي، صبحي ودرويش، مها. (٢٠٠٠). العنف الأسري وعمالة الأطفال (وقائع ندوات)، مركز التوعية والإرشاد الأسري، تحرير (نظام عساف).
٧. ساري، حلمي. (٢٠٠٠). الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف الأسري على المجتمع المحلي، ورقة عمل مقدمة لندوة العنف الأسري وعمالة الأطفال التي ينظمها مركز التوعية والإرشاد الأسري، الزرقاء، الأردن.
٨. الحلواني، سهير. (٢٠١١). التعلم وعلم النفس. القاهرة: دار النيل للنشر والتوزيع
٩. شخاترة، فاروق، عضيات، عاطف. (٢٠٠٣). مسح الأسرة لتحديد احتياجات الأناث للعمر (٩-٦٥) سنة في محافظة معان.
١٠. عقل، عبد اللطيف. (١٩٨٨). علم النفس الاجتماعي. دار البيروق للنشر والتوزيع: عمان.
١١. العواودة، أمل سالم. (١٩٩٨). العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

١٢. العواودة، أمل. (٢٠٠٢). العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، دار الفجر: اربد، الأردن.
١٣. الغانم، كلثم. (٢٠٠٨). ظاهرة العنف الأسري في المجتمع القطري، الدوحة، قطر.
١٤. فايد، حسين علي. (٢٠٠١). العدوان والاكنتئاب في العصر الحديث، ط ١، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الاسكندرية.
١٥. كاتبي، محمد. (٢٠١٢). العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالوحدة النفسية دراسة ميدانية على عينة من طلبة الصف الأول الثانوي بمحافظة ريف دمشق، مجلة جامعة دمشق-المجلد ٢٨-العدد الأول-٢٠١٢.
١٦. مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (٢٠٠٥). التقدم الاقتصادي للمرأة في الأردن: تقويم النوع الاجتماعي، البنك الدولي.
١٧. محافظة، محمد والعواودة، أمل. (٢٠٠٥). الانتهاك القانوني لحقوق المرأة الأردنية لعاملة. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣٣، العدد ٤، جامعة الكويت، الكويت.
١٨. معهد الملكة زين الشرف التنموي، ٢٠٠٢، دراسة المفاهيم الخاصة بالأساءة والعنف الأسري في المجتمع الأردني، عمان، الأردن.
١٩. ناصر، لميس، البلبيسي، بشير، عطيات، ديانا. (١٩٩٨). العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني: الخصائص الديموغرافية للضحايا والجناة، الملتقى الإنساني لحقوق المرأة (UNIFIM).

ثانياً - المراجع الإنجليزية:

1. Coleman, J. and Cressey, D. (1987). *Social Problems*. N. Y. Harper and Pow Publisher
2. Cunningham , A., and Others (1998). *Theory-derived explanations of male violence against female partners* .
3. Decima Research INC (2002), *Attitudinal Survey on Violence against Women: Final Report*.
4. Ellsberg M., Heise, Lory (2005), *violence against women- gender, culture and societies*, PATH Publications and Word Health Organization.
5. Exposito, Francisca, Herrera, Maria (2009). *Social Perception of Violence against Women: Individual and Psychosocial Characteristics*

- of Victims and Abusers. The European journal of psychology applied to context, 1(1):123-145.*
6. Fulcher, J, and John Scott. (2005), *Sociology. Second edition. Oxford: Oxford Prsss.*
 7. McMahan, Sarah (2011), *Changing Perceptions of Sexual Violence over Time. National online resource center on violence against women: October 2011.*
 8. Pagelow. M. (1984) *Family Violence. NY: Preager Special-studies.*
 9. UNICEF (2006), *Domestic violence against women in Albania.*
 10. Waldrop, A.E. & Resick, P.A (2004). *Coping Among Adult Female Victims of Domestic Violence. Journal of Family. Vol. 19, 5, 291-302.*
 11. Weber, M. (1964). *The Theory of Social and Economic. Glencoe, Free Press*
 12. Weber, M. (1964). *The Theory of Social and Economic -Organization. Glencoe, Free Press.*
 13. Williams, Steve (2002), *Gender, the Perception of Aggression, and the Overestimation of Gender Bias, Sex Roles, 46(5/6), 177-188.*
 14. Yigzaw, Tegbar, Kaba, Mirgissa, Berhane, Yemane, Deyessa, Nigussie (2010), *Perceptions and Attitudes towards Violence against Women by Their Spouses: A Qualitative Study in Northwest Ethiopia. Ethiop J Health Dev: 24(1).*
 15. Yoshihama, M. (2003): *Battered women's coping strategies and psychological distress: Differences by immigration status. American J. of Community Psychology, Vol. 30, No. 3, PP. 429-450.*